مجلس الأمناء
02-03 ديسمبر 2021

الإشارة إلى
البند 6.1 من جدول الأعمال

بند جدول الأعمال: صياغة سياسة الاحتياطيات

ملخص:

وافق مجلس الإدارة (السابق لمجلس الأمناء) على سياسة الاحتياطيات العامة الحالية للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة في مايو 2013. وتحدد مستوى مستهدف للاحتياطيات العامة بين 18 مليون دولار أمريكي و24 مليون دولار أمريكي.

وتماشيًا مع توجيهات لجنة المؤسسات الخيرية بأن على الأمناء مراقبة ومراجعة فاعلية السياسة بانتظام في ضوء تغير المناخ المالي والتمويلي، راجع الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة صلاحية التطبيق المستمرة لسياسة الاحتياطيات الحالية في ورقة المعلومات الأساسية التي تم تقديمها إلى لجنة المالية والتدقيق والمخاطر في 12 أغسطس 2021.

وعند تحديد مستوى الاحتياطيات المستهدفة المناسبة، اتبع الاتحاد الخطوات التي اقترحتها لجنة المؤسسات الخيرية لوضع سياسة احتياطيات توازن بين الأثر المالي للمخاطر وتشغيل الأصول للاتحاد ومصادر الدخل والخطط والالتزامات المستقبلية.

الإجراء المطلوب:

بناءً على توصية لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR)، وافق مجلس الأمناء على:

- مشروع سياسة الاحتياطيات؛

- تحديد الهدف المعدل للاحتياطيات بين 19 مليون دولار و26 مليون دولار (ملاحظة مرفقة)؛

- تفويض المسؤولية إلى لجنة المالية والتدقيق والمخاطر لمراجعة وتحديث مستوى احتياطيات الاتحاد بما يتماشى مع هذه السياسة، مرة واحدة على الأقل في السنة وإطلاع مجلس الأمناء لاحقًا على أي مراجعة لها.

1 المعلومات الأساسية والغرض

تحدد المذكرة الإرشادية الصادرة عن لجنة المؤسسات الخيرية في إنجلترا وويلز ("احتياطيات المؤسسات الخيرية: بناء القدرة على الصمود") النقاط الرئيسية لأمناء المؤسسات الخيرية عند إعداد سياسة احتياطيات مؤسساتهم الخيرية أو إعداد التقارير عنها:

- يفرض قانون المؤسسات الخيرية إنفاق أي دخل تحصل عليه المؤسسة الخيرية في غضون فترة زمنية معقولة من استلامه. ولا يحق للأمناء الاحتفاظ باحتياطيات الدخل إلا إذا رأوا أن ذلك يصب في مصلحة المؤسسة الخيرية.
- ينبغي أن تأخذ سياسة الاحتياطيات بعين الاعتبار الظروف الخاصة للمؤسسة الخيرية وينبغي ألا تعتبر سياسة ثابتة. وينبغي أن تظهر قدرة المؤسسة الخيرية على الصمود وقدرتها على إدارة الصعوبات المالية غير المتوقعة.
- ينبغي للأمناء مراقبة فاعلية السياسة ومراجعتها بانتظام في ضوء تغير التمويل والمناخ المالي والمخاطر الأخرى.

إن تحديد مستوى الاحتياطيات التي يحتاج إليها الاتحاد مهم لتجنب أن تكون مستويات الاحتياطيات:

- **أعلى من اللازم؛** ما يحد من المبلغ الذي يتم إنفاقه على الأنشطة الخيرية

أو

- **منخفضة للغاية؛** ما يزيد من مخاطر عدم قدرة الاتحاد على مواصلة أنشطته في حالة حدوث صعوبات مالية في المستقبل.

2 بيان السياسة

تسعى سياسة احتياطيات الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة إلى تحقيق التوازن بين زيادة إنفاق الدخل الذي يُجمع في أقرب وقت ممكن مع الحفاظ على الحد الأدنى من الاحتياطي لضمان التشغيل المستمر وتوفير الوقت للتكيف مع التغيير في الظروف المالية.

وستضمن سياسة احتياطيات الخاصة بالاتحاد أن يمتلك الموارد المتاحة لإدارة المخاطر المالية وتقلبات الدخل قصيرة الأجل ومواصلة الاستثمار في المبادرات لتحقيق أهدافه المحددة في الإطار/الخطةالإستراتيجية.

يُقيّم مستوى الاحتياطي المستهدف البالغ 19 مليون دولار أمريكي - 26 مليون دولار أمريكي على أنه يحقق توازنًا مناسبًا بين الحاجة إلى إنفاق الدخل عند استلامه والحفاظ على النزاهة التشغيلية.

3 النطاق

ستطبق هذه السياسة على جميع الصناديق التي يحتفظ بها الاتحاد كمجموعة، والتي تشمل جميع مكاتبها المنشأة إما كفروع أو شركات تابعة أو أي شكل قانوني آخر.

4 نهج وضع مستوى الاحتياطيات

سيُحَدد مستوى الاحتياطيات بموجب السياسة باتخاذ الخطوات التالية، على النحو الذي اقترحته لجنة المؤسسات الخيرية في المملكة المتحدة:

فهم طبيعة الصناديق الخيرية المملوكة.

أ. تحديد الأصول العاملة.

ب. فهم التأثير المالي للمخاطر.

ج. مراجعة مصادر الدخل.

د. تقييم تأثير الخطط والالتزامات المستقبلية.

هـ. الاتفاق على مستوى الاحتياطيات.

باتباع الخطوات المذكورة أعلاه، سيحدد الاتحاد هدفه مع مراعاة المخاطر الناشئة عن الخسارة المحتملة لدخل الجهات المانحة غير المقيد، وتأثير خسارة المشروعات المقيدة، وعلاقات العمل، ومتطلبات رأس المال العامل للمشروعات، والاحتيال المحتمل أو سوء تخصيص الصناديق، واحتياجات الجمعيات الأعضاء، وعجز التدفق النقدي غير المقيد الناجم عن توقيت المدفوعات والتكاليف الزائدة المحتملة في حالة وجود صعوبات مالية.

ترد تفاصيل الخطوات المتخذة لتحديد المبلغ المستهدف في "ورقة المعلومات الأساسية عن سياسة الاحتياطيات" (أغسطس 2021) المرفقة.

5 مراقبة الاحتياطيات العامة

سيتولى مدير الشؤون المالية والتكنولوجيا مسؤولية مراقبة الاحتياطيات العامة عن كثب. ويتطلب أي سحب من الاحتياطيات العامة توصية لجنة المالية والتدقيق والمخاطر وموافقة مجلس الأمناء.

سيتم الإبلاغ عن الاحتياطيات العامة في حسابات إدارة الاتحاد.

ستوضع دائمًا خطط الاستثمار/الإنفاق الإجمالية مع مراعاة حقيقة أنه ينبغي الحفاظ على الاحتياطيات ضمن النطاق المستهدف الذي وافقت عليه السلطات المختصة.

6 مراجعة السياسة

سيوافق مجلس الأمناء على أي تعديلات (بما في ذلك مستوى الاحتياطيات)، إذا لزم الأمر، تجرى على سياسة الاحتياطيات سنويًا، بناءً على توصية لجنة المالية والتدقيق والمخاطر لضمان سريان السياسة في ظل التمويل السائد والمناخ المالي وأي مخاطر أخرى.

سيتولى مدير الشؤون المالية والتكنولوجيا مسؤولية تقديم التعديلات التي أجريت على السياسة هذه لتراجعها لجنة المالية والتدقيق والمخاطر.

مراقبة مراجعات الإصدار

الإصدار	تاريخ السريان	تاريخ المراجعة	المالك	تاريخ الموافقة
الإصدار رقم 1	ديسمبر 2021 (خاضع لموافقة مجلس الأمناء)	5 نوفمبر 2021 (من قبل لجنة المالية والتدقيق والمخاطر)	مدير الشؤون المالية والتكنولوجيا	3 ديسمبر 2021 في الوقت المناسب (من قبل مجلس الأمناء)